تقييـــم أداء البنـــوك التجاريـــة "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري" للفترة 2015-2017

ط.د. ميموني بلقاسم
طالب دكتوراه – جامعة أدرار
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري
الإفريقي– الجزائر
mimounibadr3@gmail.com

د. قالون جيلالي
أستاذ محاضر"أ" – جامعة أدرار
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري
الإفريقي– الجزائر
k-djilali@yahoo.fr

ملخـــص:

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المصرفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار، وكذا البنك الوطني الجزائري بأدرار، خلال ثلاث سنوات (2015،2016،2017)، حيث حاولنا من خلالها استعراض المفاهيم المتعلقة بالأداء المصرفي وطرق قياسه، وكذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في ما مستوى أداء الوكالات البنكية من حيث تعظيم الربحية وتدنئة التكاليف، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن تقييم الأداء من قبل إدارة البنك يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء، والعكس عند عدم ممارسة تقييم الأداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق والمتمثلة في المنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذا المصرف.

الكلمات المفتاحية: الأداء، الربحية، المخاطرة.

Abstract :

This study deals with, the evaluation of the banking performance of the four banking agencies within three years (2015, 2016, 2017), where we tried to review the concepts related to banking performance and methods of measurement as

well as answer the problem posed by the level of performance of banking agencies in terms of profitability and risk, the most important results of the study were that the performance evaluation by the banks management allows it to identify deviations, determine the reasons and how to deal with them, and formulate the appropriate policies to increase and improve performance, in contrast, when the performance evaluation of the bank is not carried out under the prevailing market conditions of competition, instability, volatility and crises, this bank may be bankrupt.
Keywords : Performance, Profitability, Risk

مقدمـــة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية العديد من التحولات في إطار ما يسمى بالعولمة، والتي ألقت بظلالها على واقع الكثير من اقتصاديات الدول، من خلال رفع القيود الجمركية وتحرير حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وباعتبار أن البنوك تؤدي دوراً مهما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، لكونها تقوم بتعبئة المدخرات المالية في المجتمع وتوظفها في أنشطة اقتصادية مختلفة وفق معايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للبلد، فالقطاع المصرفي يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد لكونه مرتبطا بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذا يجب على البنوك العمل على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور لجذب المدخرات وتجميعها لاستخدامها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إلا أن كل ذلك مرهون بآلية تطوير وتحسين الجهاز البنكي بشكل عام والمرهون بدوره بتقييم مجمل السياسات المالية للبنوك المكونة له وإصلاحها، وذلك من خلال إتباع أساليب علمية يمكن بواسطتها دراسة وتقييم سياسة إدارة

الأموال لهذه البنوك للحكم على كفاءتها والكشف عن حقيقة المركز المالي لكل بنك.

ويعتبر التقييم المستمر لأداء البنوك أمرا ضروريا لبقائها خاصة في ظل احتدام المنافسة بينها، باعتباره يمكنها من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومحاولة تصحيح الانحرافات وتدارك الوضع قبل فوات الأوان.

وانطلاقا مما سبق يُمكن صياغة الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة فيما يلي:

ما مستوى أداء البنوك التجارية من حيث تعظيم الربحية والتحكم في التكاليف ؟

أما أهمية الدراسة فتكمن في النقاط التالية:

- إن تقييم أداء البنوك يعد أحد أهم العناصر التي تقيس نجاح هذه الأخيرة؛
- تسليط الضوء على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا البنك الوطني الجزائري بأدرار ؛
- يساهم تقييم الأداء في اكتشاف العديد من القضايا المهمة للبنوك كالحجم الأمثل للإنتاج ومختلف مستويات التكاليف.

كما تسعى هذه الدراسة أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ توضيح مفهوم تقييم الأداء والجوانب المتعلقة به؛
- ✓ مقارنة مستوى أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع أداء البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ محاولة الإلمام بمختلف الطرق المستعملة في تقييم الأداء.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتوافق وطبيعة موضوع الدراسة، حيث تم سرد مختلف المفاهيم المتعلقة بتقييم

الأداء وطرق قياسه، وكذا تحليل ومقارنة مختلف المؤشرات المحسوبة انطلاقا من البيانات المقدمة من طرف بنوك العينة.

ولمعالجة الموضوع والإحاطة به من كل جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى الأجزاء التالية:

- أولا: مفهوم الكفاءة المصرفية.
- ثانيا: طرق قياس الكفاءة المصرفية.
- ثالثا: التعريف بالعينة ونموذج الدراسة.
- رابعا: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

أولا: مفهوم الكفاءة المصرفية

إن مفهوم الكفاءة أصبح من المفاهيم المنتشرة بشكل كبير في كافة الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، المهنية، المصرفية، والهدف منها تحقيق الأهداف المطلوبة بأقصى أداء ممكن.

1- تعريف الكفاءة المصرفية:

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى، والمتمثل أساسا في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية.

وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم الكفاءة لعل أهمها:

- الكفاءة هي الاستخدام العقلاني والرشيد والمفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها، الذي يقلل التكاليف ويعظم العوائد.
- الكفاءة هي النسبة بين المدخلات والمخرجات، وعند كون المخرجات أكثر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات فهذا يعني تحقيق أكبر، وعندما يتحقق إنجاز أكبر للمخرجات بالنسبة

للوحدة الواحدة من المدخلات تتحقق الكفاءة القصوى، ولا يمكن رفعها في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة.

ومن خلال هذا التعريف يمكن توضيح جوهر الكفاءة من خلال الحالات الخمسة التالية: [1]

- رفع المخرجات مع ثبات المدخلات؛
- رفع حجم المخرجات مع خفض حجم المدخلات؛
- رفع حجم المخرجات مع رفع حجم المدخلات، لكن نسبة الزيادة في حجم المخرجات أكبر؛
- خفض حجم المدخلات مع ثبات حجم المخرجات؛
- خفض حجم المدخلات مع خفض حجم المخرجات، لكن نسبة الانخفاض في المدخلات أكبر.

ويتداخل مصطلح الكفاءة مع مصطلحات أخرى مثل الإنتاجية، الفعالية، الأداء، والمردودية، وبالتالي سنحاول التمييز بين هذه المصطلحات من خلال النقاط التالية:

أ- **الإنتاجية:**

وتعني المخرجات الحاصلة أو الناتجة عن مجموعة من المدخلات، أو هي نسبة المخرجات إلى المدخلات خلال فترة زمنية معينة، كما أنها تمثل أية علاقة بين المخرجات والمدخلات وليس أفضل علاقة بينهما.

ب-**الفعالية:**

وهي تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والأهداف المقدرة من خلال قياس الانحرافات، كما أنها تمثل القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة أو البنك، وتختلف الفعالية عن الكفاءة في

[1] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010، ص72.

أن الفعالية هي أداء العمل الصحيح، بينما الكفاءة هي العمل بالطريقة الصحيحة.[1]

ت-الأداء:

إن مفهوم الأداء يتضمن قياس أداء أنشطة الوحدات الاقتصادية مجتمعة بالنظر إلى النتائج التي حققتها، بالمقارنة مع ما تم تسطيره من أهداف في البداية، بالإضافة إلى معرفة الأسباب واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل، كما أنه يعرف من خلال عدة معايير مثل: وضعية المؤسسة بالنسبة للمنافسة، القدرة على الإبداع، اكتساب حصة سوقية معتبرة ... الخ.[2]

ث-**المردودية:**

تعرف المردودية على أنها كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر المقياس النقدي للفعالية، ومن هذا التعريف فإن المردودية مرتبطة بالنتيجة المالية سواء ربح أو خسارة، وبهذا يمكن أن يكون مؤشر المردودية موجبا أو سالبا، لكن الكفاءة لا يمكن أن تكون سالبة، وإن حصل ذلك فمعناه أن المؤسسة لم تنتج شيء خلال السنة وهذا مستحيل، وبهذا فالكفاءة ضعيفة الحساسية بالخسارة التي تحققها المؤسسة بالمقارنة مع مؤشر المردودية.[3]

2- العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية:

تتأثر الكفاءة المصرفية بعدة عوامل، تنقسم هذه العوامل إلى عوامل

---

[1] عبد الحميد برحومة، **الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الأول، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2008 ، ص60.

[2] معراج هواري، فيصل شياد، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2011 ، ص201.

[3] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره ، ص74.

داخلية وأخرى خارجية.[1]

- **العوامل الداخلية:**

وتتمثل في السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، حجم النشاط الاقتصادي، العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار، وكذا حجم الموجودات.

- **العوامل الخارجية:**

وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

3- أنواع الكفاءة المصرفية:

هناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية أهمها: الكفاءة الإنتاجية، كفاءة الحجم، كفاءة النطاق، والكفاءة X.

2-1 الكفاءة الإنتاجية:

تعرف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسات المصرفية بالكفاءة الكلية للتكاليف، التي تقيس التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، كما أن كفاءة التكلفة يمكن أن تنتج من اعتماد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وتصنف كفاءة التكاليف إلى صنفين الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية، وهما كما

[1] شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014، ص34.

يلي:[1]

أ- الكفاءة الفنية أو التقنية:

تقيس قدرة المصرف على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة، وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

ب-الكفاءة التخصيصية:

تقيس قدرة المصرف على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

2-2 كفاءة وفورات الحجم:

تنتج وفورات الحجم عن التوسع في حجم النشاط بالنسبة للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف وفورات الحجم بأنها: تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة في التوسع في المشروع.

وتشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناءا على الحجم.

ففي وفورات الحجم تدرس العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى

[1] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2011، ص53 ص54.

الإنتاج، ويتحدد الحجم الأمثل للإنتاج عند أدنى نقطة منحنى التكاليف المتوسطة، وبذلك تستطيع المؤسسة التوسع في الانتهاج طالما كانت تكاليفها متناقصة، في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل.[1]

2-3 كفاءة وفورات النطاق:

تعرف وفورات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات، وبذلك تشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناءا على التنويع في المنتجات، ونجد أن اقتصاديات النطاق تؤدي دورا مهما في المؤسسة المصرفية، خاصة بعد اندماج الأسواق المالية واشتداد المنافسة في جذب العملاء، لذا لجأت معظم البنوك إلى توسيع منتجاتها عن طريق تنويع حافظاتها المالية والقيام بالعمليات الالكترونية.[2]

2-3 الكفاءة التشغيلية (X):

هي مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى الصناعة، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، إلا أنها تعتبر خاصية مميزة للقطاع العام، حيث أن مسألة الكفاءة هذه تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة.[3]

ثانياً: طرق قياس الكفاءة المصرفية

هناك العديد من الطرق المستعملة في قياس الكفاءة المصرفية، وتنقسم

---

[1] زينب عمراوي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013، ص120.

[2] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية – دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)**-، مجلة الأبحاث والدراسات، العدد 26، جامعة القدس المفتوحة، كانون الثاني 2012 ، ص62.

[3] زينب عمراوي، مرجع سبق ذكره، ص112.

هذه الطرق إلى طرق تقليدية وأخرى كمية.

1- الطرق التقليدية:

يعتبر التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء، ولازال يكتسي أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين والمدراء الماليين والمحاسبين.

1-1 أساليب التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من الأدوات المهمة في البنوك، ويتم أساسا لأجل التخطيط والرقابة، ويتم ذلك من خلال أسلوبين هما التحليل الرأسي أو العمودي والتحليل الأفقي، ويمكن توضيحهما كما يلي[1]:

أ- التحليل الرأسي:

يعمل هذا النوع من التحليل على تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للمنشأة أو البنك من جانب، واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر، وقد تم توجيه مجموعة من الانتقادات إلى هذا الأسلوب التحليلي كونه يعتبر تحليلا ساكنا لا يمكنه أن يعبر عن الصورة الكاملة للأداء لأنه يحتاج لقائمتين من سنة مالية واحدة.

ب-التحليل الأفقي:

يتمحور منهج هذا الأسلوب حول توضيح نسبة الارتفاع أو الانخفاض في المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية محددة، ويطلق عليه في بعض الأحيان اسم التحليل المتحرك، وقد تم توجيه مجموعة من الانتقادات إلى هذا الأسلوب التحليلي كونه لا يتميز بالفعالية إلا إذا تم ربطه مع التحليل العمودي لجعله أكثر استدلالا، لا سيما ما تعلق برأس المال العامل للموجودات والمطلوبات.

[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء (دراسة حالة شركة اسمنت السعودية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص37 ص38.

1-2 أدوات التحليل المالي:

تتمثل أدوات التحليل المالي التي يتم بها تقييم الأداء المصرفي أساسا في نموذجين هما: نموذج العائد على حقوق الملكية، ومقياس القيمة الاقتصادية المضافة.

أ- نموذج العائد على حقوق الملكية: Return On Equity

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج كإجراء لتقييم أداء المصارف منذ بداية السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف "**دافيد كول**"، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم وأرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها.

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة[1].

■ **المجموعة الأولى:**

ويمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات قياس العائد من خلال نظام متكامل يعرف بـ نموذج ديبونت (Dupont system)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

[1] محمد علي محمد العقول، **قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997، ص46.

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما: هامش الربح ومعدل دوران الأصول.

- **هامش الربح (Profit Margin):**

يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على الكفاءة والقدرة على التحكم في التكاليف. ويقاس وفقا للمعادلة التالية:

هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات

- **معدل دوران الأصول (Assets Utility):**

ويسمى منفعة الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على جودة الأصول. ويقاس وفق المعادلة التالية:

معدل دوران الأصول= إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

ويقاس العائد على الأصول وفق المعادلة التالية:

العائد على الأصول Return On Assets= النتيجة الصافية / مجموع الأصول

ويمكن توضيح العلاقة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية

أي ضرب العائد على الأصول بمؤشر الرافعة المالية الذي يقاس بالعلاقة التالية:

مؤشر الرافعة المالية Equity Multiple = إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية.

■ **المجموعة الثانية:**

تضم هذه المجموعة مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة، ويمكن تلخيص بعض النسب في الجدول التالي:

المخاطـــر	النســـــب
مخاطـر الائتمـان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطـر السيولـة	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
مخاطـر التشغيـل	إجمالي المصاريف / عدد العمال
مخاطـر رأس المـال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / مجموع الأصول

المصدر: محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004، ص92.

ب-نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العقود الأخيرة أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من المصارف، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر والربحية منها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

وقد عرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه: مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب

وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض[1].

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة – (رأس المال X تكلفة رأس المال).

حيث:

- الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الاقتصادية.
- رأس المال هو القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال.
- تكلفة رأس المال يستخدم في حسابها نموذج بيتا الفعلية أو بيتا المتوقعة.

2- الطرق الكمية:

تتم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من الأساليب الكمية:

- الطرق المعلمية: وهي أساليب عشوائية تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي.
- الطرق اللامعلمية: وهي أساليب تقوم أساسا على افتراض عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس وتعتمد على البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي.

2-1 الأساليب المعلمية:

تعد الأساليب المعلمية من الأساليب الإحصائية التقليدية، والتي تقوم على أساس تحليل الانحدار، ونجد أن هذا الأسلوب أكثر شيوعا وفهما وقبولا، حيث يتم من خلاله تحديد دالة انحدار للبيانات الخاصة

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص45 ص46.

بالوحدات الممثلة للعينة ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدات الإنتاج. ومن بين طرقها طريقة حد التكلفة العشوائية، طريقة الحد السميك، وطريقة التوزيع الحر.

أ- طريقة حد التكلفة العشوائية(SFA):

طورت هذه الطريقة بواسطة كل من **يخنر ولوفيل وشميت** سنة 1977، وتم تطبيقها على المصارف من قبل **فيريي ولوفيل** سنة 1990، وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف البنك باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي، ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X وتكون موزعة توزيعا نصف طبيعي، والأخطاء العشوائية للانحدار التي تتوزع توزيعا طبيعيا[1].

ب-طريقة الحد السميك (TFA):

طورت هذه الطريقة من طرف **بيرقر وهامفري** سنة 1991، فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضا بكفاءة X، وتفترض هذه الطريقة أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أنه في المتوسط المصارف التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى.

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص63.

وتقوم هذه الطريقة بتقسيم المصارف في العينة إلى أربعة شرائح كل شريحة تمثل الربع، ويتم تقسيمها على أساس التكلفة الإجمالية لكل وحدة من الأصول.

وتحدد المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف التي تقع في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة حيث تفترض أنها المصارف الأكثر كفاءة، بينما المصارف ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة فإنها تقع في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة، وهي المصارف الأقل كفاءة بحسب هذه الطريقة، وتحدد هذه الطريقة أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف، وعلى الرغم من أن التكاليف الكلية المرصودة ضمن هذه العينة يوجد فيها انحرافات عن قيمتها المتوقعة، وترجع هذه الطريقة الانحرافات وأخطاء القياس إلى الخطأ العشوائي فقط أو الحظ بدلا من انحراف الكفاءة.[1]

ت-طريقة التوزيع الحر (DFA):

طورت هذه الطريقة من طرف **برجر** سنة 1993، حيث تفترض وجود مستوى متوسط من الكفاءة لكل بنك عبر الزمن، وبالتالي يعتبر السماح لدالة التوزيع الحر بالتغير عبر الزمن من أهم مميزات نموذج دالة التوزيع الحر، وتطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة. وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة والخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة المصرفية عبر كل سنوات الفترة[2].

وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين

[1] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص50 ص51.

[2] زينب عمراوي، مرجع سبق ذكره، ص143.

المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف، ومع ذلك فإن فرضية استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر الزمن فرضية قوية، وخاصة في سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي والتكنولوجي أمرا مهما، وهو ما يمثل أهم عيوب هذه الطريقة.[1]

2-2 الأساليب اللامعلمية:

تقوم الأساليب اللامعلمية على أساس البرمجة الخطية، وهي إحدى أساليب بحوث العمليات وتعرف على أنها: أسلوب رياضي يعتمد لمعالجة المشاكل داخل المنشأة أو البنك ومن ثم اتخاذ القرارات، بحيث يساعد على تحقيق أقصى مستوى من الأرباح أو الوصول بالتكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. ومن أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة.

طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA):

ويعود فضل تطوير هذه الطريقة إلى كل من *Charnes-Cooper-Rhodes* سنة 1978، حيث يتم بموجب هذه التقنية قياس الكفاءة النسبية للوحدات الخدمية والتي تتصف بإنتاج خدمات متماثلة (المدخلات) والتي يصعب احتسابها كميا بشكل واضح، ويتم قياس كفاءة كل وحدة من العينة المدروسة بالمقارنة مع كفاءة كل الوحدات الأخرى. وإذا حصلت وحدة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح " كفؤة"، و تقاس درجة عدم الكفاءة للوحدات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للوحدة محصور بين القيمة واحد **(1)** والذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين المؤشر ذو القيمة صفر **(0)** والذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة.[2]

كما تمكن هذه التقنية من احتساب ما يمكن أن يكون فائض في

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره، ص146.

المدخلات، بحيث تعطي نفس المستوى من المخرجات، وكذلك تقدير ما يمكن أن ينتج إضافيا من المخرجات عند حسن استخدام نفس الموارد.

ثالثا: التعريف بالعينة ونموذج الدراسة

يتمحور الجانب التطبيقي للدراسة بشكل أساسي على دراسة وتحليل نموذج العائد على حقوق الملكية المعتمد عليه في قياس الأداء المصرفي للبنك الوطني الجزائري (وكالة أدرار) ومقارنته مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة أدرار).

ويعتبر البنك الوطني الجزائري (BNA) أول بنك تجاري أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الفلاحي إلى غاية نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982. [1]

ويتكون حاليا من 17 مجمع جهوي و211 وكالة محلية موزعة على كافة التراب الوطني، كما أن رأس ماله عرف عدة تعديلات كان آخرها سنة 2009، حيث تم رفعه من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار و600 مليون دينار جزائري.

أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) فيعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم إنشاءه بموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي من جهة، ودعم نشاطات

[1] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص55.

الصناعات التقليدية والحرفية من جهة أخرى.[1]

وقد عرف رأسماله عدة تعديلات منذ نشأته إلى يومنا هذا، وكان آخرها تعديل سنة 2017 الذي يتضمن رفع رأسمال البنك من 33 مليار دينار جزائري إلى 54 مليار دينار جزائري، كما عرف أيضا توسعا مع مرور السنوات من حيث المجمعات الجهوية وكذا الوكالات المحلية، حيث يبلغ تعدادها حاليا 39 مجمع جهوي وأكثر من 300 وكالة محلية.

كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) لتقييم كفاءة الأرباح والتكاليف للوكالتين البنكيتين محل الدراسة.

رابعا: عرض وتحليل نتائج الدراسة

- **عرض نتائج الدراسة:**

1- العائد على حقوق الملكية (ROE):

الجدول رقم 01: العائد على حقوق الملكية للعينة خلال فترة الدراسة %

الوكـــالات البنكيـــة	2015	2016	2017
بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة أدرار 252 "	0.37	0.78	0.80
البنك الوطني الجزائري "وكالة أدرار250 "	0.69	0.85	0.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة المبينة في الملاحق

2- العائد على الأصول (ROA):

الجدول رقم 02: العائد على الأصول للعينة خلال فترة الدراسة %

الوكـــالات البنكيـــة	2015	2016	2017
بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة أدرار 252 "	0.08	0.10	0.16
البنك الوطني الجزائري "وكالة أدرار250 "	0.76	0.61	0.53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة المبينة في الملاحق

[1] عبد القادر بريش، مرجع سبق ذكره، ص57.

3- مضاعف حقوق الملكية (EM):

الجدول رقم 03: مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية للعينة خلال فترة الدراسة مرة

الوكـــالات البنكيـــة	2015	2016	2017
بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة أدرار 252 "	4.36	7.39	8.23
البنك الوطني الجزائري "وكالة أدرار 250 "	0.91	1.38	1.40

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة المبينة في الملاحق

4- هامش الربح (PM):

الجدول رقم 04: هامش الربح للعينة خلال فترة الدراسة %

الوكـــالات البنكيـــة	2015	2016	2017
بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة أدرار 252 "	0.29	0.43	0.46
البنك الوطني الجزائري "وكالة أدرار 250 "	0.49	0.57	0.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة المبينة في الملاحق

5- معدل منفعة الأصول (AU):

الجدول رقم 05: معدل منفعة الأصول للعينة خلال فترة الدراسة %

الوكـــالات البنكيـــة	2015	2016	2017
بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة أدرار 252 "	0.28	0.23	0.26
البنك الوطني الجزائري "وكالة أدرار 250 "	1.54	1.07	1.13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة المبينة في الملاحق

- **تحليل نتائج الدراسة:**

1- جانب الربحية:

تقيس مردودية رأس المال (R.O.E) النسبة المؤوية لعائد كل دينار من رأس مال البنك، وتشير نتائج الجدول رقم (01) الخاص بهذا

المؤشر أنه يرتفع من سنة لأخرى ببنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث بلغ 0.37% ، 0.78%، 0.80% خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي، أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فقد بلغت نسبة هذا المؤشر 0.69% سنة 2015 ثم ترتفع إلى 0.85% سنة 2016 لتنخفض بعدها إلى 0.75% سنة 2017.

وإذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها، أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما مردودية الأصول (R.O.A) والرافعة المالية (E.M) من خلال الجدول رقم (02) والجدول رقم (03) نلاحظ أن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعود أساسا إلى ارتفاع مؤشر الرافعة المالية مقابل الانخفاض في معدل العائد على الأصول، حيث يلاحظ أن مساهمة الأصول في صافي الدخل لدى هذا البنك تعد جد ضعيفة، كما أن هذا الارتفاع في مؤشر الرافعة المالية يشير إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فإن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية يعود أساسا إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول مقابل الانخفاض في مؤشر الرافعة المالية، وهذا ما يفسر اعتماد البنك على درجة كبيرة من الأموال الخاصة مقارنة بالديون.

2- جانب التكاليف:

ويتم الاعتماد فيه على مؤشر هامش الربح الذي يبين قدرة البنك على التحكم في تكاليفه، وتشير نتائج الجدول رقم (04) إلى أن البنك الوطني الجزائري حقق معدلات أعلى من تلك المحققة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة، ويفسر ذلك بارتفاع المصاريف التشغيلية لبنك الفلاحة مقارنة بالبنك الوطني، بالإضافة إلى التوسع في السياسة الائتمانية (خاصة في المجال الفلاحي) وبالتالي الارتفاع الكبير

في المؤونات المخصصة لتغطية مخاطر هذه القروض.

3- جانب الإنتاجية:

جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول متقاربة بين البنكين حسب الجدول رقم (05)، وهو ما يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة المطبقة، بالإضافة إلى عدم تنوع المحفظة المصرفية وغياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك الجزائرية.

خاتمـــة:

يعتبر تقييم الأداء من أهم المواضيع وأكثرها معالجة في مختلف المجالات والتخصصات، خاصة في المجال البنكي باعتبار أن البنوك تعد الممول الرئيسي والحيوي للاقتصاد، كما أن كفاءة النظام المصرفي تعد مطلبا هاما في ظل الوضع الاقتصادي الحالي للعالم، خاصة وأن أغلب المشكلات والأزمات تكون انطلاقتها من البنوك.

إن تقييم الأداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو المطلوب تحقيقه مستقبلا، كما أنها تعني أيضا تحديد مستوى معين يرغب البنك في تحقيقه، وإن هذا المستوى يضمن إنجاز المهام والفعاليات والوظائف بصورة كفؤة وجيدة.

وقد تم استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتميز بقدرة أكبر على تعظيم أرباحه مقارنة بالبنك الوطني الجزائري؛
- البنك الوطني الجزائري أكثر تحكما في تكاليفه بسبب انخفاض حجم نشاطه مقارنة بحجم نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

- إن تقييم الأداء البنكي له أهمية كبيرة في استمرارية نشاطه من حسن إلى أحسن، باعتباره يمكن إدارة البنك من التحكم في التسيير ؛
- تمكن عملية تقييم الأداء إدارة البنك من مقارنة الأهداف المسطرة مع النتائج المحققة واستخلاص الانحرافات ومحاولة تصحيحها.

المراجـــع:

1- محمد علي محمد العقول، **قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997.

2- عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

3- شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2011.

4- شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014.

5- عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010.

6- زينب عمراوي، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013.

7- بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء (دراسة حالة شركة اسمنت السعودية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

8- نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس **الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013.

9- عبد الحميد برحومة، **الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الأول، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2008.

10- معراج هواري، فيصل شياد، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2011.

11- حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية –دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)**، مجلة الأبحاث والدراسات، العدد 26، جامعة القدس المفتوحة، كانون الثاني 2012.

12- محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2004.

13- التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات 2015، 2016، 2017.

14- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري للسنوات 2015، 2016، 2017.

الملحق رقم 01: ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار للسنوات 2015، 2016، 2017.

الوحـدة: دج

الرقم	الأصـــــــــــــول	2015	2016	2017
01	الصندوق/ بنك الجزائر/الخزينة / مركز البريد	5.573.037	12.751.490	15.712.089
02	أصول مالية قابلة للدفع	0	0	0
03	تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية	89.288.065	93.799.417	115.577.730
04	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.497.494.396	3.075.853.054	3.789.981.257
05	أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	36.059.922	39.218.652	48.324.424
06	ضرائب جارية –أصول–	0	0	0
07	ضرائب مؤجلة – أصول –	0	0	0
08	أصول أخرى	287.559.703	312.553.084	385.143.756
09	حسابات التسوية	69.783.347.137	82.588.446.161	101.763.799.919
10	المساهمة في الفروع والمؤسسات المشتركة	0	0	0
11	عقارات مخصصة كودائع	0	0	
12	الأصول الثابتة المادية	93.163.573	93.287.592	0
				114.947.069
	مجمـــــــــــوع الأصـــــــــول	72.792.485.833	86.215.909.450	106.233.486.244

الرقم	الخصـــــــــــــوم	2015	2016	2017
01	البنك المركزي	0	0	0
02	ديون اتجاه البنوك والمؤسسات المالية	30.888	265.227	326.807
03	ودائع الزبائن	4.312.229.930	4.349.422.704	5.359.270.000
04	ضرائب جارية – خصوم –	0	0	0
05	ضرائب مؤجلة – خصوم –	0	0	0
06	خصوم أخرى	830.520.758	724.793.059	893.075.233
07	حسابات التسوية	67.252.671.537	80.758.237.212	99.508.653.758
08	مؤونات على المخاطر والتكاليف	168.394.072	175.724.426	216.524.056
09	رأس المال	166.698.161	116.516.255	143.568.954
10	احتياطات	0	0	0
11	فرق إعادة التقييم	0	0	0
12	نتيجة السنة المالية	61.940.486	90.950.568	112.067.436
	مجمـــــــــــوع الخصـــــــوم	72.792.485.833	86.215.909.450	106.233.486.244

الملحق رقم 02: ميزانية البنك الوطني الجزائري بأدرار للسنوات 2015، 2016، 2017.

الوحـدة: دج

الرقم	الأصـــــــــــــول	2015	2016	2017
01	الصندوق/ بنك الجزائر/الخزينة / مركز البريد	183.052	374.414	2.108
02	أصول مالية قابلة للدفع	0	0	0
03	تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية	23.494.271	22.979.773	21.984.542
04	تمويلات ممنوحة للزبائن	1.075.482.214	1.141.286.567	1.094.068.041
05	أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	4.214.527	3.793.081	3.008.178
06	ضرائب جارية –أصول–	0	0	0
07	ضرائب مؤجلة – أصول –	0	0	0
08	أصول أخرى	92.074.108	105.855.500	165.039.814
09	حسابات التسوية	4.230.623.309	5.328.889.198	5.409.706.350
10	المساهمة في الفروع والمؤسسات المشتركة	0	0	0
11	عقارات مخصصة كودائع	0	0	0
12	الأصول الثابتة المادية	14.887.505	15.091.505	15.091.505
	مجمـــــــــــوع الأصـــــــــول	5.440.911.986	6.618.270.038	6.708.900.538

الرقم	الخصـــــــــــــوم	2015	2016	2017
01	البنك المركزي	0	0	0
02	ديون اتجاه البنوك والمؤسسات المالية	0	0	0
03	ودائع الزبائن	715.537.297	804.452.427	844.346.411
04	ضرائب جارية – خصوم –	0	0	0
05	ضرائب مؤجلة – خصوم –	0	0	0
06	خصوم أخرى	110.374.720	99.650.450	52.485.519
07	حسابات التسوية	4.480.510.798	5.590.860.729	5.680.193.600
08	مؤونات على المخاطر والتكاليف	33.146.227	34.896.053	47.680.719
09	رأس المال	59.709.792	47.642.108	47.993.955
10	احتياطات	0	0	0
11	فرق إعادة التقييم	0	0	0
12	نتيجة السنة المالية	41.680.153	40.768.271	36.200.334
	مجمـــــــــــوع الخصـــــــوم	5.440.911.986	6.618.270.038	6.708.900.538

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار للسنوات 2015، 2016، 2017. **الوحـدة: دج**

البيـــــــــــــان	2015	2016	2017
إيرادات الاستغلال البنكي (+)	148.051.450	192.291.433	228.078.567
تكاليف الاستغلال البنكي (−)	14.330.120	16.933.261	16.461.289
الناتج البنكي الصافي (PNB)	**133.721.330**	**175.358.172**	**211.617.278**
إيراد النشاطات الأخرى (+)	9.297	852.960	0.00
تكاليف النشاطات الأخرى (−)	64.647.823	77.450.682	62.930.335
نتيجة الاستغلال الخامة (RBE)	**69.082.804**	**98.760.450**	**148.686.943**
استرجاع مؤونات على الخسائر (+)	59.883.368	13.745.674	26.811.846
مخصصات مؤونات على الخسائر (−)	67.025.687	21.556.576	63.431.353
نتيجة الاستغلال (RE)	**61.940.486**	**90.950.568**	**112.067.436**

الملحق رقم 04: جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري بأدرار للسنوات 2015، 2016، 2017. **الوحـدة: دج**

البيـــــــــــــان	2015	2016	2017
إيرادات الاستغلال البنكي (+)	55.236.889	68.004.414	69.780.817
تكاليف الاستغلال البنكي (−)	845.052	870.268	972.781
الناتج البنكي الصافي (PNB)	54.391.837	67.134.146	68.808.037
إيراد النشاطات الأخرى (+)	86.189	413.507	286.593
تكاليف النشاطات الأخرى (−)	27.440.032	24.989.746	20.079.636
نتيجة الاستغلال الخامة (RBE)	27.037.994	42.557.907	49.014.994
استرجاع مؤونات على الخسائر (+)	28.786.520	2.445.494	6.298.211
مخصصات مؤونات على الخسائر (−)	14.226.733	4.224.996	19.112.871
نتيجة الاستغلال (RE)	41.680.153	40.768.271	36.200.334